

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

البعد الخارجي والصراع حول مياه النيل

اعداد الدكتور سيف الدين يوسف محمد سعيد

2010 / 10 / 14

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

البعد الخارجي والصراع حول مياه النيل

مقدمة

تمثل المياه احدى التحديات التى تواجهه القرن الحالى و ولها تاثير على حياة المواطن ولها علاقة بالامن القومى فالماء من اهم العوامل لاستتباب الأمن واذا ما منعت دولة سريان نهر الى دولة اخرى او اعترضت مجراه فذلك من شأنه الاضرار بمصالح واحتياجات مواطنى الدولة الاخرى فالقرارات التى تتخذها الدولة فى استعمال وتنظيم المياه هى من الاجراءات الهامة ،فكل مشروع مائى داخل بلد ما يفسر على انه اعتداء على المياه المخصصة لدول الحوض الاخرى .

اجمع الاستراتيجيون على ان عدم امتلاك اي دولة للماء والغذاء الكافيين يعنى تهديد الأمن القومي لتلك الدولة .

ولايمكن تحقيق الأمن العسكري لاي دولة دون تحقيق الأمن الاقتصادي ولايمكن تحقيق الأمن الاقتصادي دون تحقيق الأمن الغذائى وعصب الأمن الغذائى المياه .
ولتحقيق الأمن المائى يجب المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخداماتها بأسلوب أفضل وعدم تلوثها وهدرها وترشيد استخدامها فى الشرب والاستخدام المنزلى والري والصناعة، والسعي بكل الوسائل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات إنتاجها واستثمارها مع الاهتمام بتقديم الدعم لها ورفع الوعي بأهمية دعمها وحسن إنتاجها واستخدامها بين الساسة ومتخذي القرار والمتعاملين معها والمستفيدين منها

وهناك توقعات وتحذيرات كثيرة بأن الفترة المقبلة قد تشهد صراعات حادة حول المياه فى العالم بسبب نقص نصيب الفرد من المياه العذبة وتزايد الحاجة الى المياه لمقابلة التوسع الزراعى لتأمين الغذاء .

حذرت دراسة حديثة للبنك الدولى من اندلاع حرب شاملة فى منطقة الشرق الاوسط بسبب نقص المياه ، وقد جاء فى ورقة تقييم المخاطر التى اعدتها وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (CIA) انه توجد على الاقل عشرة مواقع فى العالم يمكن ان تنفجر فيها الحرب بسبب تناقص مصادر المياه المشتركة بين دولها.

ولايقل نهر النيل خطورة وتأثيرا فى المنطقة اذ ان عشرة دول تشترك فى حوضه لكل دولة مشاكلها وكلها تعتبر دول فقيرة تسعى لتوفير الغذاء لمواطنيها بكل الطرق

وبالرغم من استقرار العلاقات الراهنة بين دول حوض نهر النيل الا انها قد تصبح بؤرة توتر في ضوء محاولات اسرائيل لمساعدة اثيوبيا وبعض الدول الافريقية في بناء السدود .

الاحتياجات الحالية والمستقبلية لدول حوض النيل

العليا :

دول الهضبة الاستوائية:

تعتمد دول الهضبة الاستوائية اعتمادا كبيرا ومباشرا على الزراعة المطرية

الجدول يوضح المساحات المزروعة بالأراضي المطرية في تلك الدول والاستخدامات المائية

القطر	المياه المتاحة (مليار متر مكعب)	الزراعة (مليون هكتار)		الاستخدامات المائية للاغراض المختلفة (مليار متر مكعب)				
		مطرية	مروية	زراعة مطرية	زراعة مروية	الصناعة	الشرب	اجمالي
يوغندا	274.5	4.92	0.015	116.5	0.12	0.46	0.13	117.2
تنزانيا	1011.5	6.37	0.412	673.2	4.63	0.03	0.53	678.3
كينيا	367	3.55	0.255	236.1	2.17	0.10	0.47	238.8
رواندا	22.4	1.29	0.008	17.3	0.10	0.01	0.36	17.80
بورندي	27.9	1.05	0.017	17.7	0.22	0.02	0.05	18.0
الكنغو الديمقراطية	3999.0	6.6	0.022	1631.0	0.11	0.06	0.19	1631.3

المصدر FAO 2006

وتقدر المساحات الكلية والتي تخطط دول الحوض العليا لزراعتها من مياه النيل ب672 الف هكتار (1.5 مليون فدان) تحتاج الي 6.5مليار مترمكعب

الهضبة الاثيوبية :

تبلغ مساحة اثيوبيا 1.1 مليون كلم مربع ويبلغ عدد سكانها 9 . 79 نسمة وتسمى ببرج الماء وتقدر الموارد المائية المتجددة بـ 150 مليار متر مكعب .
تقدر المساحات التي تخطط اثيوبيا لزراعتها من مياه النيل بـ 542 الف فدان تحتاج الي 3.113 مليار متر مكعب .

الاحتياجات الحالية والمستقبلية لدول المجري والمصب :

الموارد المائية المتاحة في السودان :

يعتبر السودان من أكبر دول حوض النيل مساحة (2.5 مليون كلم مربع) ويتنوع مناخه من السافانا الغنية في أقصى الجنوب إلى الصحراوي في أقصى الشمال ويتراوح معدل هطول الأمطار ما بين 400 ملم في العام في الشمال إلى أكثر من 1000 ملم في العام في أقصى الجنوب ، وتقدر كمية الأمطار بحوالي 1000 مليار متر مكعب في العام لا يستفاد إلا من أقل من 1% منها ويذهب الباقي هدرًا . تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بـ 200 مليون فدان المستغل منها حالياً أقل من 50% . يقدر عدد السكان عام 2009م بحوالي 40 مليون نسمة ويزيد بمعدل 2.8% في العام ومن المتوقع أن يصل عدد السكان عام 2025م إلى حوالي 60 مليون نسمة، عليه سيتناقص نصيب الفرد من المياه العذبة من حوالي 750 متراً مكعباً في العام إلى حوالي 300 متر مكعب في العام (ويعتبر هذا دون حد الفقر المائي والمحدد بـ 1000 متر مكعب) و تقسم مصادر المياه في السودان إلى ثلاثة أقسام كالآتي :

أ. مياه نهر النيل وروافده :

ويشكل أكبر وأهم مصدر للمياه السطحية في السودان ، ويبلغ معدل إيراد نهر النيل وروافده 84 مليار متر مكعب موزعة كالآتي :

1. النيل الأزرق عند الخرطوم بـ 50 مليار متر مكعب .
2. النيل الأبيض بـ 22 مليار متر مكعب (بحر الجبل والسوباظ) .
3. نهر عطبره بـ 12 مليار متر مكعب (شمال الخرطوم) ، ولقد حددت اتفاقية عام 1959م نصيب السودان من مياه النيل بـ 18.5 مليار متر مكعب .

ب. المياه الجوفية مقدره باربعة مليار متر مكعب

ج. الاودية والانهار الموسمية مقدره بستة مليار مترمكعب

وتقدر جملة الموارد المائية المتاحة حاليا ب30.5 مليارمترمكعب (النيل وروافدة ،الانهار الموسمية والوديان والمياه الجوفية) ومعظمها تقع خارج النطاق الجغرافي للسودان وفي مناطق مفتوحة لاحتمالات التدخل الاجنبى كمنطقة البحيرات العظمى او مناطق صراع اقليمي قائم او محتمل فى القرن الافريقى وتتزايد احتمالات استخدام المياه سلاحا فى هذه الصراعات .

الاحتياجات المائية المستقبلية

الاحتياجات المائية حتى عام 2027 م (بليار متر مكعب)

الجملة	شرب حيوان واخري	مياه شرب	الزراعة المروية	العام
32.1	3.9	1.1	27.1	2012
39.6	5. 1	1.9	32.6	2020
48.1	5.3	2.5	40.3	2025
52.6	7.3.	2.8	42.3	2027

سيف الدين حمد عبدالله 2001 م

وتقدر كمية المياه التى يمكن توفيرها فى الفترة من عام 2012م - 2027م بحوالي 29.55 مليار مترمكعب إذا أمكن تنفيذ مشروعى جونقلي وبحر الغزال ويلاحظ العجز الواضح فيما سيتوفر فى الفترة ما بين (2002م- 2027م) مع الطلب على المياه فى تلك الفترة وهذا نتاج طبيعى للتوسع فى المشاريع المقترحة والتطور الصناعى وازدياد احتياجات الإنسان والزيادة المطردة فى استهلاك الحيوان .

الموارد المائية المتاحة في مصر :

يقدر عدد سكان مصر عام 2008م بحوالي 75.47 مليون نسمة، وتعتمد مصر على النيل اعتماداً كبيراً في توفير مواردها المائية ، ويبلغ إجمالي الموارد المائية في مصر حوالي 72 مليار متر مكعب تقريباً مفصلة كالتالي : (المياه السطحية 55.5 مليار متر مكعب - المياه الجوفية 7.4 مليار متر مكعب - مياه التحلية 0.05 مليار متر مكعب - مياه معالجة الصرف الزراعي والصحي 9.10 مليار متر مكعب).

ومع ازدياد السكان والتوسع في الأراضي الزراعية وثبات الموارد المائية ستشهد مصر ملامح أزمة مائية تزداد عاماً بعد عام ، ويتوقع أن يصل العجز المائي في مصر إلى 49 مليار متر مكعب في عام 2025 م وإلى 94 مليار متر مكعب عام 2050م . وبمعيار متوسط نصيب الفرد من المياه سنوياً فقد دخلت مصر إلى ما دون حد الأمن المائي منذ عام 2001م.

فجوة الموارد المائية في مصر 1990 - 2050م

السنة	السكان بالمليون نسمة	متوسط نصيب الفرد من المياه سنوياً	الموارد المائية المتاحة بالمليار متر مكعب	الاحتياجات المائية بالمليار متر مكعب	فجوة الموارد بالمليار متر مكعب
1990م	52	1221	63.5	57.4	6.1 +
1997م	66	1090	72	70.0	2+
2000م	8.1	1058	72	72.0	صفر
2025م	116	620	76	116.0	49 (-)
2050م	174	460	80	174.0	94 (-)

المصدر : رمزي سلامه ، مشكلة المياه فى الوطن العربي الإسكندرية : منشأة المعارف ، 2001م

الموقف الراهن من اتفاقيات مياه النيل :

معظم اتفاقيات حوض نهر النيل تمت فى عهد الاستعمار وكما هو معروف بأن جميع الاتفاقيات التي تمت فى عهد الاستعمار كانت لتحديد النفوذ بالنسبة إلى الدول الاستعمارية فى المنطقة ولتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية خاصة بها ولم تراعى فيها مصلحة الدول المستعمرة.

يظهر جلياً بأنه لاتوجد اتفاقيات لتوزيع مياه النيل أو رصد أحواله أو تقنين سريانه يجمع عليها كل دول الحوض ومن الطبيعي أن ترفض أي حكومة قطر مستقل بالأ تكون لها سيادة على أنهارها .

لذلك سارعت دول المنبع بعد نيل استقلالها إلى ابلاغ مصر والسودان فى مذكرات عديدة عبرت فيها عن رفضها الالتزام بما جاء فى المعاهدات والاتفاقيات والمذكرات المتبادلة بين الدول المستعمرة التي كانت وكيلاً عنها وقت توقيعها.

التدخلات الأجنبية فى منطقة حوض النيل

السيطرة على استخدامات مصادر المياه يعد هدفاً مهماً وإستراتيجياً للدول الكبرى ، فالدولة التي تتحكم فى منابع المياه تستطيع أن تؤثر فى إمكانية استخدام النهر من قبل دول أسفل النهر من خلال استخدام الضغوط أو التهديد باستعمال القوة العسكرية والاقتصادية .

الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولات السيطرة

تشير بعض الأوراق والوثائق المنشورة عن وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن أمريكا تعتبر موضوع المياه والبيئة من المواضيع التي تهدد الإستقرار والتنمية فى المنطقتين العربية والأفريقية ، وأن قضايا المياه إحدى أسباب الحروب والتوترات الحالية أو القادمة على مستوى شرعية نظم الحكم أو على مستوى العلاقات المتبادلة بين دول الجوار، الأمر الذى أنشأ علاقة وثيقة بين المياه والصراع فى

التفكير الأمريكي، ويقوم مكتب المخابرات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية (INB) بدراسة مشاكل المياه في المنطقة ذات الأولوية خاصة قضايا الحدود.

التدخل الأمريكي والصهيوني في منطقة الحوض متكاملان ، فالولايات المتحدة تسعى إلى تجزئة الأقطار الأفريقية واستلاب مواردها والسيطرة على الممرات الاستراتيجية بكل الوسائل العسكرية والإعلامية والدبلوماسية وفي طار ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة شاملة لأثيوبيا على مستوى الأراضي الصالحة للزراعة وعلى مستوى بناء السدود لتخزين المياه وتوليد الطاقة الكهرومائية فهي تؤيد وتشجع أثيوبيا على إنشاء السدود والمشاريع المائية .

قامت الولايات المتحدة الأمريكية عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل دراسة شاملة عن أوجه التعاون المحتمل قيامها بين مصر وإسرائيل مائياً وذلك في الفترة التي انتعشت فيها عملية السلام المصرية - الإسرائيلية، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1976م بتمويل مشروع لترشيد استخدام مياه الري في مصر وقد أثار هذا المشروع تساؤلاً عما إذا كان الغرض من المشروع توفير مياه لمصلحة إسرائيل .

أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن (CSIS) دراسة عام 1988م حول السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الموارد المائية في الشرق الأوسط بهدف انتهاج استراتيجية للمستقبل لتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة وقد حددت الدراسة أزمة مياه حوض نهر النيل وكيفية العلاج

كما أصدر مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بجامعة جورج تاون في الأول من فبراير 2003م ، إصداره بعنوان “ الحملة على الإرهاب والحرب على العراق “ : مدخل لمواجهة أخرى بآليات مختلفة “ حيث أورد الدكتور فريد ستخر أستاذ البيئة في جامعة فرجينيا، أنه ليس هناك سلاح أفضل أو أنجح من سلاح المياه لاستخدامه في مواجهة مصر والسودان وذكر بأن مياه النيل مثلما هي مصدر حياة لكل من مصر والسودان فإنها أيضا مصدر فناء

لأمريكا دور غير مباشر في التأثير في منظمات الأمم المتحدة (البنك الدولي - صندوق النقد الدولي) بشأن تبني أو رفض المشاريع المائية المقدمة من دول الحوض وحسب التوجهات السياسية والحاجة إلى ممارسة الضغوط على الدول المارقة من دول الحوض.

دور البنك الدولي

يلاحظ أن إصدارات البنك الدولي المتعلقة بالمياه تتنوع صورها وأشكالها ودأبت في الفترة الأخيرة على الترويج لمجموعة من المفاهيم و الأطروحات الإسرائيلية الخاصة بتسعيرة المياه وبورصة للمياه وهذا ليس بغريب إذ أن الإسرائيليين يشغلون مناصب مهمة مثل ميخال برونر نائب مدير البنك و(جريشون فيدير) رئيس قسم السياسات الزراعية في إدارة الزراعة والموارد الطبيعية و الذي يعد من كبار مروجي النهج الجديد وديفت قري مسئول المياه السابق بالبنك .

مول البنك الدولي مشروع رافد فينشيا بأثيوبيا عام 1975 دون اخذ موافقة الدول المجاورة كما تقضي اتفاقيات مياه النيل ، ولم يمول البنك مشروع سد الوحده علي نهرالبرموك قرب الحدود السورية الاردنية بحجة انه لايمكن بناء السد من دون التوصل الي اتفاق بين الاردن واسرائيل وسوريا علي حقوق المياه وتوزيعها ومما سبق يتضح أن البنك الدولي لا يمكن اعتباره بمنزلة طرف ثالث أو وسيط بل هو منحاز،

النشاط الصيني في منطقة الحوض

بدأت الصين في منطقة الحوض بالاستثمار في مجال النفط والبنيات التحتية كالسدود ومشاريع المياه(سد مروى وتعلية خزان الرصيرص في السودان وسد تكزي في اثيوبيا)

وفي ظل الأزمة العالمية للغذاء وارتفاع اسعار السلع الغذائية في بداية 2007م، اتجهت للاستثمار الزراعي خارج أراضيها لتأمين أمنها الغذائي(تنزانيا ، الكنغو وربورندي والسودان) لوفرة الموارد المائية وخصوبة التربة و العمالة الرخيصة

الأطماع الإسرائيلية فى مياه النيل

إن محاولات الصهيونية للحصول على مياه النيل قديمة ، ولقد ظهرت الفكرة بشكل واضح فى مطلع القرن الماضى عندما تقدم الصحفي اليهودي تيودور هيرتزل مؤسس الحركة عام 1903م إلى الحكومة البريطانية بفكرة توطين اليهود فى سيناء واستغلال ما فيها من مياه جوفية ، وكذلك بعض مياه النيل أما المحاولة الثانية فتتمثل فى مشروع المهندس الإسرائيلي يشع كيلى والذى نشره فى جريدة معاريف عام 1978م والذى يقوم على أن مشاكل إسرائيل المائية يمكن أن تحل على المدى البعيد بواسطة استخدام نسبة 1% من مياه نهر النيل والتي تعادل 800 مليون مترمكعب سنوياً.

كما تسعى إسرائيل من خلال وجودها فى دول أعالي النيل إلى شراء وامتلاك أراضي زراعية برأسمال يهودي بدعوى إقامة مشروعات زراعية فى تلك الأراضي (أثيوبيا والكنغو الديمقراطية) كما قامت باعداد دراسات تفصيلية لكل من اثيوبيا ، زائير ، روندا واوندا لبناء سدود ومشروعات زراعية

علاوة على ذلك تعمل إسرائيل على تحريض دول حوض النيل على المطالبة بإعادة النظر فى حصص المياه الخاصة بنهر النيل ولقد جاء ذلك فى تقرير صادر عن قسم التخطيط بوزارة الخارجية الإسرائيلية سماه (معاقبة مصر) إذا استمرت فى تبني موقف سلبي تجاه إسرائيل ، وذلك بإجراءات مختلفة من بينها المطالبة بطرح موضوع النيل فى المحادثات متعددة الأطراف التى تبحث موضوع المياه مع السعي لدى دول حوض النيل والمجتمع الدولي لتغيير الوضع القانوني الحالي لمسألة المياه فى دول الحوض.

ويؤكد ذلك ارنون سوفر (المحاضر بجامعة حيفا) فى كتابة الصراع على المياه فى الشرق الاوسط ذكر (ان لاسرائيل مصالح استراتيجية فى دول الحوض وان توزيع المياه بين دول الحوض يؤثر مباشرة على اسرائيل وهي تنسق مع اثيوبيا فى ذلك) .

هذا وقد كشفت مصادر أنه وبعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان لعدد من دول حوض النيل في الفترة من 5-11/9/2009م وافقت إسرائيل في أكتوبر 2009م على إنشاء ثمانية سدود لتخزين مياه النيل أربعة منها بتنزانيا وثلاثة بأوغندا وواحد ببيرونى .

صراعات دول الحوض :

مصر تعتبر النيل هو مصدر الحياة لشعبها وتسعى للتمسك بالحقوق المكتسبة لديها من مياهه وتعمل جاهدة للحصول علي موارد مائية جديدة حتى تستطيع مواكبة زيادة عدد السكان لديها بينما يسعى السودان للتمسك بكامل حصته وكسب موارد مائية جديدة من النيل لمقابلة مشاريعه الزراعية المستقبلية والزيادة في عدد السكان.

أما إثيوبيا فهي تصرح من حين لآخر بأنها تملك مياه النيل الذى ينبع من أراضيها وأن من حقها إقامة مشاريعها التي تخطط لها حتى ولو أدى ذلك إلى قطع المياه عن الدول الأخرى وتري بأن تلك المشاريع من أجل إطعام شعبها الذي تفتك به المجاعات وهذا السلوك أدى لتوتر العلاقات بينها وبين السودان ومصر.

أما اوغندا وكينيا وتنزانيا فقد أكدوا عدم إعتراهم بالاتفاقيات القائمة وأن من حقهم الاستفادة من مياه النيل دون قيد أو شرط بل ذهبت تنزانيا إلى أكثر من ذلك إذ تحدث البعض (جوزيف نيريري) في البرلمان بان من حقهم بيع المياه كما يبيع العرب البترول وطالبت اوغندا بان تدفع كل من مصر والسودان ثمن تخزين المياه في اوغندا واخيرا طالبت وسائل الإعلام الكينية أن تدفع مصر ثمن المياه التي تستخدمها .

جنوب السودان

نقلت صحيفة الشروق المصرية الصادرة بتاريخ الاثنين 7/9/2009 م عن ماثيو الناطق الرسمي باسم الحركة الشعبية أن شعب الجنوب أقرب إلي الانفصال وقال إن الجنوب سيصبح الدولة رقم 11 في حوض النيل، وبالتالي سيتم إعادة توزيع

حصص مياه النهر بين الدول الأعضاء في ضوء الواقع الجديد، وأشار إلى أن الجنوب سيطالب بتعديل اتفاقية حوض النيل استعداداً لانضمام دوله جديدة في حال حدوث انفصال وفي حديث لوزير الموارد المائية والرى في حكومة الجنوب جوزيف دوير لجريدة الشرق الأوسط ذكر أن لدى الجنوبيين الآن حكومة ووزارة رى وهي الجهة المسؤولة عن تحديد دراسة الجدوى في كل المشاريع المتعلقة بالمياه في الجنوب واستنكر عدم دعوة حكومته في اجتماعات دول حوض النيل التي انعقدت في الفترة من 4-8 يوليو 2009م بالإسكندرية وذكر أنه كان يجب على دول الحوض دعوة حكومة الجنوب بصفة مراقب.

ويمكن القول إنه وبانفصال جنوب السودان ستظهر عدة تعقيدات منها :-

أ. نسبة للعلاقات المتميزة للحركة الشعبية في جنوب السودان بدول المنبع، فإن الدولة الوليدة في جنوب السودان ستجد الدعم الكامل من تلك الدول في مطالبها بحصة من مياه النيل وستجد دول المنبع في ذلك ساحة لخلخلة الاتفاقيات القائمة والتي دعت في عدة مناسبات لإلغائها وإعادة توزيع مياه النيل.

ب. كل مشاريع زيادة إيراد نهر النيل (جونقلي I، جونقلي II، بحر الغزال ومشار) توجد في جنوب السودان (بحر الغزال، بحر الجبل والسوبات) ،ونسبة لعدم الاستقرار الأمني والاضطرابات المتوقعة بعد الانفصال فلن تجد تلك المشاريع طريقها للتنفيذ في المدى القريب وجونقلي خير مثال ،وإن تم تنفيذها سيكون الجدل بشأن توزيع عائداتها.

ج. المصدر الوحيد لتغذية مياه نهر النيل في السودان منطقة بحر الغزال (0.5مليار) سيكون ضمن حدود الدولة الوليدة وبذلك تكون جميع مصادر تغذية مياه نهر النيل خارج المنطقة العربية (شمال السودان و مصر) وبذلك تكون إسرائيل قد تمكنت من التحكم في مصادر مياه نهر النيل (منطقة البحيرات، اثيوبيا) مما يسهل لها تنفيذ حلمها واستراتيجيتها في خنق العالم العربي مائياً.

د. بظهور الدولة الوليدة في جنوب السودان تكون دول الحوض ازدادت عضواً جديداً غير راضٍ عن الاتفاقيات القائمة مما يصعب أمر المفاوضات المستقبلية بشأن مياه النيل.

ومما لا شك فيه أن الأمر سيزداد تعقيداً و سيفتح الباب واسعاً لكل الاحتمالات وسيكون التوتر بين الدولة الوليدة وشمال السودان ومصر سيد الموقف وهذا ما سعت وهيات إليه بعض الدول الأجنبية وخاصة إسرائيل.

تداعيات التوقيع علي الاتفاقية الاطارية بعنتبي :

اجتماع شرم الشيخ 2010 واصرار دول المنبع التوقيع علي انشاء مفوضية ادارة حوض النيل بعنتبي دون الاخذ بملاحظات مصر والسودان يعتبر بداية لتوتر العلاقات بين دول المنبع ودول المصب .

كما ان تصريحات بعض المسؤولين في دول المنبع ومطالبة وزير الدفاع الاوغندي بزيادة التسليح للمواجهة انعكاسات ازمة المياه كل ذلك ينذر بعلاقات متوترة ويعيق التعاون من خلال مبادرة حوض النيل ويفتح الباب واسعاً لكل الاحتمالات خاصة وان هنالك دول لها مصلحة في توتر العلاقات بين دول المنبع ودول المصب ودول تسعى لانتاج الغذاء وتأمين امنها الغذائي من خلال الاستثمار في دول المنبع واخري تسعى للحصول علي قدر من تلك المياه عبرتسويات خطت لها جيداً .

الخلاصة :

عملت الدول الاستعمارية في إفريقيا على تقسيم القارة إلى مناطق نفوذ وعمدت إلى عقد اتفاقيات لتقسيم مياه النيل بين دولة لتعزز هيمنتها وضمان استمرار تدخلها من حين إلى آخر بحجة السيطرة على النزاعات، لذلك جاءت كل الاتفاقيات معيبة ولم تعبر عن السيادة الوطنية لدول الحوض.

النفوذ الأجنبي للدول الاستعمارية والقوى الكبرى لا يزال فاعلاً ومؤثراً على دول الحوض في جميع المجالات.

تكرار موجات الجفاف وازدياد الكثافة السكانية وحدوث المجاعات في دول الحوض جعلها تفكر في أمنها الغذائي وبالتالي التخطيط لتطوير نظم الزراعة المروية والذي ترتب عليه البحث عن إيجاد موارد مائية جديدة تفوق حصصها المقررة لها من مياه النيل.

إن المياه والأراضي الصالحة للزراعة لم تستغل بعد وغير موزعة توزيعاً متساوياً بين دول الحوض فإثيوبيا التي يمر بها النيل الأزرق وتكثر بها الأمطار تعاني من المجاعة وسوء استخدام مواردها المائية.

ستواجه كل من مصر والسودان أزمة مائية في السنين القادمة نسبة للمشروعات المستقبلية والزيادة السكانية لكل من البلدين ونقص إيراد المياه ومحدوديتها وحاجة دول الحوض لكميات إضافية لتأمين احتياجاتها من الغذاء والطاقة قد يؤدي إلى توتر العلاقة بين دول الحوض .

السودان يعاني من ندرة في موارده المائية وتزداد هذه الندرة عاماً بعد عام ونصيب الفرد السوداني من المياه في تناقص مستمر وتشير الدراسات إلى أنه وخلال العقود القادمة فإن نسبة الحاجة إلى المياه ستفوق المياه المتاحة بأكثر من 60%.

تعتبر دول المنبع وعلى رأسها إثيوبيا أن كل الاتفاقيات التي تنظم تقسيم مياه نهر النيل غير منصفة وتم توقيعها في حقبة الاستعمار ولم تستشر فيها ولم تراعى مصالحها وبالتالي فهي غير ملزمة بها وتدعو لتغييرها وتقف وراء تلك الدعوات دول أجنبية وعلى رأسها إسرائيل.

لا توجد اتفاقية تجمع عليها دول الحوض كما أن التطور الحادث في القانون الدولي يسمح بمراجعة الاتفاقيات القائمة والنظر فيها بعين الإصاف نسبة للتغيرات الجوهرية التي حدثت في المنطقة.

تخطط إثيوبيا لإقامة عدة مشاريع على النيل الأزرق بتخطيط أمريكي ومساعدات إسرائيلية وهذه المشاريع إذا تم تنفيذها ستؤثر وتقلل من حصة كل من مصر والسودان وتمكن إثيوبيا من التحكم في مياه النيل .

التطور في تقنية بناء السدود العملاقة وسيطرة إسرائيل والولايات المتحدة على صناديق التمويل الدولية سيمكنان أثيوبيا من توفير الموارد المالية لتنفيذ مشاريعها المائية عاجلاً أو آجلاً.

ظهور بعض المفاهيم الجديدة في قضية المياه وتحويلها إلى سلعة اقتصادية وإنشاء بورصة للمياه و تقف وراء هذه المفاهيم إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ولا شك أن هذه الافكار والمفاهيم ستشعل النزاع بين دول حوض النيل. الوجود الإسرائيلي في منطقة الحوض يهدف إلى الإحاطة بالعالم العربي ومحاصرته (مصر والسودان) والسيطرة على منابع النيل الرئيسية والتحكم فيها أملاً في الحصول على جزء من مياه النيل، كما يهدف إلى إيجاد الشرعية السياسية والمساندة وحماية مصالحه في المنطقة وربط الوجود اليهودي في المنطقة بأرض الميعاد.

تقوم أمريكا بمساندة إسرائيل بالتأثير وتوجيه مؤسسات التمويل الدولية في تبني أو رفض المشاريع المائية المقدمة من دول الحوض وممارسة بعض الضغوط على الدول المعنية.

وجود الصين في منطقة حوض النيل واستثمارها في السدود والمجال الزراعي زاد من حدة التوتر والمنافسة والاستقطاب في الإقليم من قبل الدول الأوربية وأمريكا وإسرائيل وكل الدول المهتمة بالانتاج الزراعي خارج أراضيها.

ظلت مسألة استخدام مياه النيل والاتفاقيات القائمة مسألة حساسة في العلاقات بين مصر وإثيوبيا والسودان وأن الأوان للتفكير الاستراتيجي لتناول هذا الملف بمبادرات فنية وسياسية خلاقة والتنسيق مع بقية دول المنبع .

الخلافات القائمة الآن بين دول حوض النيل لن يساعدها على الاستخدام الأمثل لمياه النيل وسيلحق الضرر ببعضها البعض وسيطول من أمد معاناة شعوبها وسيزيد من توتر العلاقات فيما بينها لذلك لا بد من التعاون والوصول الي صيغه توافقية و الاتفاق على تنفيذ مشاريع مشتركة تقبلها كل دول الحوض .

الدعوات التي تطلقها أثيوبيا وبعض دول الهضبة الاستوائية حول الاتفاقيات القائمة المنظمة لتقسيم المياه بين دول الحوض ومصر والسودان قد تجد سنداً من القانون الدولي حيث إن هناك تغيرات إجتماعية واقتصادية حدثت تستوجب إعادة النظر في تلك الاتفاقيات القائمة.

التوصيات :

1. رسم سياسة مائية وطنية تقوم علي مبدأ التعاون الاقليمي و ابرام اتفاقيات بعيدة المدى مع الدول المجاورة المتشاطئة تركز علي عدم الاضرار بالغير ومبدأ الاقتسام المنصف والمعقول
2. الاعتراف بحق كل دولة في تأمين وتنفيذ مشاريعها المائية المشروعة التي تلبى رفاهية شعبها وتأمين أمنها الغذائي والذي هو أم المعضلات في ظل الظروف الحالية من تغير المناخ وزيادة السكان
3. الإدارة المتكاملة للموارد المائية السطحية و الموارد المياه الجوفية المشتركة لاقتسام مواردها استناداً إلى الدراسات اللازمة.
4. العمل علي رفع كفاءة استخدام المياه وترشيد الاستخدام ورفع الوعي المائي لدى السياسيين و متخذي القرار والفنيين في قطاع المياه والمستخدمين .
5. العمل على استغلال السودان لحصته المائية والمحافظة علي مكتسباته المائية والاسراع بتنفيذ المشروعات المائية (السدود ،المشاريع الزراعية) من اجل تحقيق الامن الغذائي العربي .

المراجع :

1. أيمن السيد عبد الوهاب ، مياه النيل فى السياسة المصرية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 2004 م.
2. السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الموارد المائية فى الشرق الأوسط : أزمة مياه النيل إلى أين ، مركز البحوث والدراسات العربية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة 1996م
3. محمد أحمد عقله المومني ، جيوبولوتيكيا المياه الأسس القانونية لتقاسم المياه المشتركة فى الوطن العربي ، أريد ، دار الكتاب الثقافى 2004 م.
4. سيف الدين يوسف محمد سعيد، البعد الخارجى فى تأجيج الصراع حول مياه النيل ، الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة 2009 م
5. سيف الدين يوسف محمد ، الاطماع الدولية فى حوض النيل ورقة المركز العالمى للدراسات الافريقية م 2009
6. سيف الدين يوسف محمد المياه والامن القومى السودانى ورقة قدمت فى مركز دراسات المستقبل الخرطوم 2010م
7. سيف الدين حمد عبدالله ، الاستراتيجية الزراعية طويلة المدى (2002-2027) تقرير فنى 2001 م
8. عبد الملك عودة ، السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 1999 م.

9. عدلي حسن سعيد ، الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه ، القاهرة ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب 1977 م.
10. عايد العلى سرى الدين ، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي ، بيروت : دار الافاق الجديد 1998 م.
11. فيصل عبد الرحمن على طه ، مياه النيل السياق التاريخي والقانوني ، أدرمان ، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي 2005 م.
12. صلاح الدين عبد الرحمن الدومه ، أمن القرن الأفريقي ، الخرطوم : مطبعة جي تاون 2005 م. رمزي سلامة ، مشكلة المياه في الوطن العربي ، الإسكندرية ، منشأة المعارف 2001 م.
13. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة : مطابع الاهرام 2005 م.
14. مصر والسودان وتهديدات الأمن المائي والتواجد الإسرائيلي والأمريكي في حوض النيل والقرن الأفريقي) القاهرة : الدار العربية للدراسات والطباعة والنشر، ع 187، مارس 2003 م)
16. WWW.EGYIG.COM.LGDAILY2009-11-1.
17. **Omer Mohamed Ali Mohamed ، Proposal For A Nile Waters Treaty، Faculty of Economic and Social Studies ، University of Khartoum 1986**
18. **World Bank .(2008) World Development Indicators Database**

اعداد دكتور سيف الدين يوسف محمد سعيد

2010/ 10 / 10.